

«سبوبة صهر السيسي»... كيف تحوّل قرار جمارك الموبايلات إلى انتفاضة ضد صافي وهبة و«إتاوة» على المصريين في الداخل والخارج؟



السبت 24 يناير 2026 10:20 م

أشعل قرار جهاز تنظيم الاتصالات فرض ضريبة وجمارك مضاعفة على الهواتف المحمولة الواردة من الخارج – بواقع 38% على أي هاتف يدخل مصر بعد 90 يومًا من تشغيله – موجة غضب شعبية غير مسبوقة، مقارنة حتى بقرارات أخطر مثل الاقتراض الدولي أو بيع أصول الدولة للمرة الأولى منذ سنوات، بدا واضحًا أن الشارع يتحرك غريزيًا عندما يُمسّ شيء مباشر من حياته اليومية: هاتفه، خطه، واتصاله بالعالم.

لكن هذه المرة لم يُنظر إلى القرار كإجراء اقتصادي عابر، بل كـ «إتاوة منظمة» تصب – بحسب الغاضبين – في جيوب شبكة ضيقة مرتبطة بالسلطة، تصدرها رجل الأعمال صافي وهبة الذي يقدمه معارضون وناشطون على أنه «صهر السيسي» ومستفيد مباشر من تشديد القيود على الهواتف المستوردة لصالح الشركات التي يملك توكيلاتهما.

من ضريبة على الهاتف إلى رمز لـ «إتاوة الدولة»

القرار الجديد يعني عمليًا إنهاء فترة الاستثناء الجمركي للمصريين بالخارج، وفرض ضريبة تقترب – في بعض الحالات – من نصف سعر الهاتف نفسه، بحجة تنظيم السوق وتشجيع الصناعة المحلية. لكن رواد منصات التواصل (باستثناء اللجان والمنتفعين كما يصفهم المعارضون) رأوا في ذلك جباية سافرة لا علاقة لها بالتنمية أو الصناعة.

المستخدم إبراهيم HimaCris@ قدّم مثالًا فاضحًا: هاتف آيفون 17 يباع في بلده الأصلي بـ 1200 دولار، بينما يُفرض عليه في مصر ما يقرب من 600 دولار إضافية فقط لتشغيل خط الاتصالات، أي حوالي 50% من ثمنه الأصلي، معلقًا بسخرية مرة أن «أبل نفسها مبتكسبش الرقم ده» وأن من سيشتري موبايلًا من الخارج سيضطر لحلول التفاضلية مثل تشغيله عن طريق هاتف رخيص بـ «الهوت سبوت» لتجنب دفع هذه الإتاوة المتجددة كل سنتين أو ثلاث.

بدوره، وضع أحمد ahgypt@ سيناريو واقعي لمصري يعمل في الخارج يعود في إجازة شهر، فيشتري موبايلًا رخيصًا بأقل من 100 دولار فقط ليستعمله داخل مصر لمدة 90 يومًا، ثم يتخلص منه ويشتري آخر، معتبرًا أن هذا أهون من دفع الضرائب والرسوم «لل فردة لقطاع الطرق دول عشان يصرفوها على الكيف».

في ناس راجعة من برة تقضي إجازة شهر هتجيب معاها موبايل رخيص (أقل من 100 دولار، وآه ده شئ موجود) يستخدمه لمدة 3 سنين (90 يوم جوة البلد) مخصص لمصر لحد ما يقفل وبعدين يجيب واحد تاني وكدة وهيطلع أرخص من دفع الضرائب والرسوم والإتاوات والفردة لقطاع الطرق دول عشان يصرفوها على الكيف
— أحمد (January 20, 2026) ahgypt)

هكذا تحوّل الهاتف من أداة تواصل أساسية إلى رمز لابتزاز الدولة لمواطنيها، وإلى مرآة تكشف حجم الغضب المتراكم من سياسات ترى في المواطن «بقرة حلوب» لا شريكًا في الوطن.

صافي وهبة في قلب العاصفة: «قرار تفصيل» لصالح صهر العائلة؟

لم يتوقف الغضب عند حدود رفض الضريبة، بل اتخذ سريعًا مسارًا سياسيًا شخصيًا باتجاه صافي وهبة، الذي تشير حسابات معارضة إلى أنه يمتلك توكيلات حصرية لعدد من كبريات شركات المحمول العالمية مثل آيفون، وشاومي، وريد مي، وسامسونج، ما يعني أنه المستفيد الأول من خنق دخول الهواتف من الخارج وإجبار الناس على الشراء من السوق المحلي بأسعار أعلى

المجلس الثوري المصري @ERC_egy وصف القرار صراحة بأنه «سبوبة» لصالح صافي وهبة، وسخر من الخطاب الرسمي عن «نجاح الصناعة المحلية» بالقول إن أحدًا لم ير هذه المنافسة المزعومة، وإن التطبيق الفوري بعد يوم واحد يكشف أن «مصر #عزبة_العسكر بلا مبالغة».

تحت شعار "معاً لتحسين إيرادات الصافي جروب"، أبو نسب صهر #السيسي، قامت الحكومة التي ليس لها كلمة بإلغاء مفاجئ لقرار إعفاء موبايل واحد لكل مواطن كل ٣ سنوات وهددفع يعني هتدفع يقولون أن سبب هذا القرار المفاجئ هو نجاح الصناعة المحلية بأسعار تنافسية (حاجة محدش شافها نهائي) والتطبيق... pic.twitter.com/161FrMv6oI — المجلس الثوري المصري (@ERC_egy) January 20, 2026

حساب «مصري مصري مصري» ذهب أبعد، معتبرًا أن صافي وهبة نموذج فاضح لـ«القانون المفضل على المقاس»، موضحًا – بحسب روايته – أن وهبة مرتبط عائلتيًا بالسيسي عبر زواج ابنه من ابنة شقيقه القاضي أحمد السيبي، وأن ما يجري هو ببساطة تصميم قانون جمركي خاص لزيادة مبيعات شركات التليفونات التي يملكها الرجل

كلمتين ابرك من جورتال :
صافي وهبة صهر السيبي بمعنى : ابنه متجوز بنت أخو السيبي اللي هو لا مؤاخذ
القاضي احمد السيبي بتاع التحفظ على أموال المعارضين او بمعنى اصح سرقة
أموال المعارضين
شوقت انت سبوبة جمارك وضرائب الموبايلات دي ؟
اهو اتعملت عشان صافي وهبة ابو نسب هو صاحب السبوبة وصاحب شركات
التليفونات في مصر ... [See more](#)

3.8K 80 925

هذا الربط بين قرار اقتصادي مفاجئ وبين شخص بعينه من دوائر السلطة يُظهر أن ثقة الناس في نوايا الدولة قد انهارت تقريبًا؛ فلم يعد أحد يصدق أن الهدف تنظيم السوق أو حماية الصناعة، بل يُقرأ كل قرار تحت عنوان واحد: من المستفيد من هذه «السبوبة» الآن؟

صناعتكم «الوطنية» أغلى من المستورد؟ فمن تخدعون؟

حجة «تشجيع الصناعة المحلية» التي تُرفع لتبرير الجمارك سقطت هي الأخرى أمام الواقع المستخدم @shaaban77 قدم مثالًا صارخًا: هاتف سامسونج S25 Ultra بسعة 512 جيجا، مجع في مصر، لكن الفارق بين سعره في السعودية وسعره في السوق المصري يصل إلى 20 ألف جنيه لصالح السعودية، رغم أن الجهاز ذاته مُفترض أنه «منتج محلي».

موبيل سامسونج المجمع فى مصر اس 25 الترا مساحة 512 الفرق بين سعر مصر والسعودية 20 الف جنيه .. طبعا فى مصر اغلي لنفس الموبيل المجمع فى مصر !!!!

و يقولك بنعمل جمارك لتشجيع الصناعة المصرية pic.twitter.com/4iCk9abzzR

— M.Shaaban (@shaaban77) January 20, 2026

هنا تتعزى الرواية الرسمية بالكامل؛ فإذا كانت الصناعة المحلية أغلى من نفس المنتج في دولة أخرى، وإذا كانت الجودة أقل وخدمات ما بعد البيع أضعف، فما معنى أن تفرض الدولة جمارك قاسية على الأجهزة القادمة من الخارج؟ في نظر كثيرين، لا معنى إلا واحدًا: إغلاق السوق لصالح كبار الموزعين المرتبطين بالسلطة، وخلق أي منافسة حقيقية باسم حماية الإنتاج الوطني.

هكذا يتحول شعار «صنع في مصر» من عنوان يفترض أن يبعث على الفخر، إلى لافتة تُستخدم كستار لتمرير جبايات احتكارية، يدفع ثمنها المواطن البسيط، بينما يُترك كبار الوكلاء يضبطون الأسعار كما يشاؤون في سوق محتكر ومغلق.

المصريون بالخارج يدفعون تريليوناً و«يُحرمون من تليفونهم»

الغضب كان أشد بين المصريين العاملين بالخارج؛ هؤلاء الذين حوّلوا – كما يشير الناشط هيثم الصدفوي – ما يقارب 1.74 تريليون جنيه العام الماضي، أي ما يكفي لدفع مرتبات 15 مليون شاب بواقع 10 آلاف جنيه شهريًا لمدة عام كامل، ليكتشفوا أن الدولة تستكثر عليهم إدخال «تليفونهم الشخصي» دون جمارك.

**Haytham El Sedfawy**
on Tuesday

حضرتك نازل مصر ومعاك تليفون!
هيتجمرك.
خلاص مفيش حاجه اسمها اعفاء، جاي من بره جاي من جوه هتدفع جمارك .
ليك تسعين يوم سماح ، وبعدها تليفونك هيتجمرك و يقفل ويبقى حته حديد، خلاص
مفيش حاجه اسمها إعفاء ، كله هيلبس . . . [See more](#)





6.4K 981 2.7K

الناشط مؤر بسخرية مفارقة بين ما تقدمه شركات الاتصالات العالمية من خدمات غير محدودة بحوالي 40 دولارًا شهريًا مع حماية وتأمين للهاتف، وبين نظام مصري قادر على تحويل هاتف ذكي إلى «حتة حديد» بعد 90 يومًا إذا لم تُدفع الإتاوة وفي منشور آخر، فضح التضارب بين تصريحات رئيس جهاز تنظيم الاتصالات، الذي يقول إن الهاتف يتوقف بعد 90 يومًا ولا يعمل إلا إذا سافر صاحبه مجددًا للخارج، وبين رئيس مصلحة الجمارك الذي يزعم أنه يكفي الاتصال بخدمة العملاء لإعادة تشغيله، معتبرًا هذه الفوضى دليلًا على ارتباك حكومي صارخ.



حسام الديب انتقد من جانبه عنصر المفاجأة؛ فهناك من اشترى هواتف قبل يوم واحد من عودته إلى مصر اعتمادًا على القاعدة القديمة (جهاز كل ثلاث سنوات)، ليُصدم بإلغاء الإعفاء فجأة، دون فترة انتقالية أو إنذار مسبق، في سلوك يعكس استخفافًا كاملًا بالتخطيط وبحقوق المستهلك



Hossam Eldeeb
on Tuesday

الجمارك تعلن قرار جديد

بشأن تحصيل رسوم وضرائب على الهاتف المستورد



القاهرة

- التهاء فترة الإعفاء الاستثنائي لأجهزة الهاتف المحمول الواردة من الخارج
- التطبيق من الساعة 12 ظهر الأربعاء 21 يناير 2026
- استمرار الإعفاء الخاص بالمصريين المقيمين في الخارج والسائحون لمدة 90 يوما
- عدم تطبيق الضرائب والرسوم بأثر رجعي قبل بدء تطبيق هذا القرار
- إلغاء تسجيل أجهزة الهاتف المحمول الشخصية بالدوائر الجمركية
- سداد الضرائب والرسوم الواردة من الخارج عبر تطبيق تليفوني

20 مليون جهاز حجم إنتاجها سنويا

15 شركة عالمية تصنع الهاتف المحمول في مصر حاليا

www.cairo24.com

انهارده الجمارك قررت الغاء الاعفاء على اى تليفون جاى من بره.. الا لو صاحب التليفون مقيم بالخارج (اعفا ثلاث شهور لحد ما يرجع مقر اقامته).. انما مصرى و قاعد هنا و غايز تشتترى و انت جاى من بره ؟ هيهات.. ادفع. مش ده اللى انا مستغبرله..

عادى ممكن و احنا جايين من بره يجمركوا الهدوم اللى لابسينا!! اللى مستغبرله.. لو واحد اشترى موبايل امبارح و عامل حسابه ان البلد فيها نظام و فيها سيستم و هو ماشى ع السيستم و عامل حسابه على الاعفا و طيارته توصل بكره بعد ١٢ الظهر ... [See more](#)

147 38 9

أما داليا الشيخ، فسَلَّطت الضوء على معاناة من يشترون هواتفهم بالتقسيط في الخارج، ثم يُطلب منهم دفع جمارك جديدة عند العودة، حتى لو كان الهاتف قديمًا ومستعملًا منذ خمس سنوات، متسائلة بمرارة: كيف يُطلب من مصري مطرود من عمله أو منتهية إقامته أن يدفع جمارك على هاتف هو وسييلته الوحيدة للبقاء على اتصال بالعالم؟

في النهاية، لم يعد قرار جمارك الموبايلات مجرد ملف تقني يتعلق بالاتصالات، بل تحوّل إلى محاكمة علنية لنموذج كامل من الحكم يقوم على الجباية والاحتكار و«تفصيل القوانين» لصالح دائرة ضيقة من رجال الأعمال المرتبطين بالعائلة الحاكمة، وفي مقدمتهم – كما يراه الغاضبون – صافي وهبة.

الغضب هذه المرة لم يكن معارضًا نخبويًا ولا هتافًا سياسيًا عامًا؛ بل جاء من قلب الحياة اليومية: من جيب المواطن، من شاشة هاتفه، من شعوره بأن الدولة تتعامل معه كغنيمة لا كإنسان. وحين يصل الغضب إلى هذه الدرجة من الوضوح، يصبح السؤال الحقيقي: هل يجرؤ النظام على التراجع، أم يمضي في طريق الإتاوة حتى آخر نفس، ولو كان الثمن ما تبقى من صبر الناس وثقتهم؟